ذاكرة المعتقلات

حوار دامع في معتقل الفضيلية

صائب أدهم

اقتـدت، اوائل السبعينيات إلى معتقل الفضيلية. واقتيد معي زميل آخر...، هناك، كالعادة في كل معتقل، وجدنا شخصاً آخر مقيداً، أنه الوطن. أرسلوه إلى هناك قبلنا، وجدناه مكبلاً، مكسور الجناحين. دامع العينين.. صامتاً، معطل اللسان والحواس الأخرى.

جيء بنا إلى هنا، مقيدين تمهيداً لسوقنا إلى محكمة الثورة، لينال كل منا جزاءه العادل!!

في ليلة شتائية، اغرقني زميلي بمطر من حجارة اليأس والحزن. كلما اقترب منا موعد المحاكمة، يضرب كفاً بكف، (يلوب) يميناً ويساراً، مثل من فقد شخصاً عزيزاً عليه أو ضاعت منه فجأة ثروة أفنى عمره في جمعها..

كان يردد: (شلون!، شسوي؟، إلمن اشكي؟ وين اروح؟)

ومن تساؤلاته: يؤلمني ان لا أحد يسال عنا. لا مظاهرة تطالب بإطلاق سراحنا، ولا جريدة تكتب عنا عموداً أو مقالة، لا أحد يرفض موتنا أو يحزن على فراقنا.. ألسنا عراقيين..؟ السنا ناساً؟

طلبت منه الكف عن الضرب واللطم.. لنكن قديرين ولنتهيأ لتجرع السم!

قلت له: يا صديقي، من آمنوا بقضية أو موقف، عليهم ان يعلموا انهم يفتحون بإرادتهم منفذاً نحو الرحيل وجعل الدنيا وراءهم، ذكرى.

قال: حين مارست إرادتي، لم اكن أتوقع عقاباً ثمنه مغادرة الزمن. كنت من خلال هذه الممارسة اريد ان اعطي للحياة. أن أقدم للزمن وردا لا شوكاً كنت أحاول، أحلم. أن ينحسر امتداد الصحراء وترحل البداوة. أن اغير اسم ابنتي عفراء إلى عبير.

كنت أحاول، احلم. ألا تفارقني أمي. يبقى قلبها منهلي ومنبعي اغترف منه نعمة الحنان واعرف الطريق إلى الله، ليس إلى المحكمة.

وصمت صاحبي. احرقتني كلماته ودموعه وامنياته..

لم أجد في كل قواميس اللغة وفقهها أو في تفاسير الأحلام أي رد يمكن استخدامه مواساة لحاله. كان في كل ما قاله يقصد به الوطن الذي يريد. ويندب الرحيل الذي يخشاه ويخافه.

تركته ينزف دمعاً. أصعب شيء وأكثره وجعاً، التحديق ببلاهة وبرود في وجه رجل يبكي.

لم أجد غير أن أقول له:

حاول يا صديقي أن تهبط من قمم أحزانك. فلربما عند سفوحها قطار يأتي أو لا يأتي إطلاقاً.

مؤتمر لرابطة الحقوقيين الدستورية في محافظة البصرة

نريد دستوراً توافقياً على قاعدتي الوطنية والديمقراطية

البصرة / عبد الحسين الغراوي

مع اقتراب السقف الزمني لصياغة مسودة الدستور الوطني الدائم من قبل لجنة مختصة في الجمعية الوطنية. بدأت منظمات المجتمع المدني في البصرة بتفعيل دورها في هذا الاتجاه، من خلال عقد الندوات والمؤتمرات للتعريف بأهمية كتابة الدستور ومناقشة مجموعة متنوعة من الأفكار التي يطرحها المختصون والمثقفون والمهتمون بالشأن الدستوري.

وضمن هذا المسعى، عقدت رابطة الحقوقيين الدستورية، بالتعاون مع مركز تنمية المجتمع في البصرة مؤتمراً نهاية حزيران الماضي في فندق العيون تركزت محاوره على الآفاق القانونية المستقبلية لكتابة الدستور وبحضور ممثلين عن الأحزاب الوطنية والديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني.

الدستور والاستفتاء

المحامي سامي رزاق رئيس الرابطة، تحدث لـ(المدى) عن بحثه "طرق نشأة الدساتير" فقال: إن البحث يتناول استعراضاً تاريخياً لنشاة الدساتير في العالم وآلية عمله في إطار السلطات الثلاث. واستنتجت في نهاية المحور الرابع إن أسلوب الاستفتاء الشعبي مناسب تماماً للوضع العراقي الحالي. وهذا الأمر يتطلب درجة عالية من الوعي والنضج السياسيين.

الرقابة الدستورية

وجاء في بحث المحامي كاظم ياسين السواد الموسوم بـ "المحكمة الاتحادية العليا كطريق للرقابة الدستورية في قانون إدارة الدولة": إن الرقابة على الدستور القوانين هي الضمانة الأساسية لحماية الدستورية من التجاوز على قواعده وأحكامه، وقد أناطت كثير من دساتير العالم مهمة الرقابة هذه بمحكمة اتحادية عليا تكون الضمان لعدم تعديل أو تغيير بنود دستورية من قبل سلطات الدولة.

رئيس الرابطة

دستور توافقي

والقى المحامي محمد عبد الستار بحثه الموسوم بـ (الدستور الدائم الملامح والسمات) الذي جاء فيه: على الدستور العراقي القادم أن يحدد أسلوب تداول السلطة، ووظيفة بنوده في حفظ حقوق المواطن. وأن يكون دستوراً توافقياً يمثل مصالح كل أطياف الشعب العراقي. وينبغي أن لا تكون بنوده من المرونة بحيث يكون قابلاً للتعديل بسبب ظروف طارئة أو غيرها، لأن هذه المرونة تورث لنا حكومات دكتاتورية جديدة.

حوارات جادة

كانت الحوارات والمداخلات جادة. وبينت حرص الجميع على المساهمة في تأسيس دستور على قاعدة وطنية ديمقراطية، لأن دستوراً بلا معايير وطنية وديمقراطية لن يبني عراقاً نموذجياً مشرقاً.

مقارنة بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني

عماد مجيد محمد

تحتاج الديمقراطية، والتطور الاجتماعي عموماً، منذ نشوء المدن الكبيرة المعاصرة، الى الانتقال لبناء مؤسسات المجتمع المدني، فالتنظيم الاهلي للمجتمع صار معوقاً للحياة السلمية المتحضرة، معوقاً لبناء المجتمع المتمدن، المتطور

المجتمع الاهلي والمجتمع المدني

هناك فروق لاحصر لها بين المجتمع الاهلي والمجتمع المدني، فمن ناحية الانتاج، ومن ثم علاقات الانتاج، يرتبط المجتمع الاهلي بالانتاج الصغير (عائلي، أبوي، للاكتفاء الذاتي بالاساس..) اما المدني فمرتبط بالانتاج الكبير والموسع سواء افقياً أم عمودياً. سأستخدم تعبير أهلي ومدني فقط، للدلالة على المصطلحين للاختصار..

تختلف أهداف المجتمع الاهلي بسعيه لتعزيز هيبة العشيرة والطائفة والعائلة والقومية، وليس كما يهدف المدني لتعزيز وتطوير الحياة السلمية، التي تمثل حاجة لمجتمع المدينة لغرض تطوير إنتاجيته وازدهاره، بيئة المجتمع الاهلي (ريف، صحراء، جبال) قاسية وخشنة، بينما بيئة المجتمع المدني مدينة كبيرة بشوارعها وبناياتها واتصالاتها، منظمات المجتمع الاهلي بدائية بينما المدني متطورة، سواء تم الحديث عن الروابط أم الجمعيات أم الاتحادات أو حتى النوادي، الطب الاهلي شعبي بينما الطب والعلوم في المدني أكاديمي ويحتاج الى الترجمة والتأليف والعلاقات الدولية والسفر والبعثات (حتى لو تكلمنا عن المجتمع المديني أيام المأمون، وهيرودوتس) وفنون المجتمع الاهلي الشعبية من ربابة ورسم في الكهوف والغجريات، مرتبطة بصناعة بدائية (جلد.. خشبة.. الخ) ولا تعتمد على الدراسة، بينما الفن المدني أكاديمي وتعليمي (زرياب هو نتاج مجتمع مديني، وإسحاق الموصلي كذلك..).

من الناحية الفكرية نجد المجتمع الأهلي لا يستطيع إنتاج أكثر من الأمثال والحكم الشعبية، بينما المجتمع المديني والمدني من أولى إنتاجاته العلوم والفلسفة (ظهور الفلسفة مرتبط بظهور مجتمعات المدن) وبصدد مفاهيم المجتمع الأهلي فهي متخلفة بالنسبة لمفاهيم المجتمع المدني، فنراها تعتمد على الخيمة والفرشة والفصل وصدر بصدر والنهوة والخشونة والفروسية والثأر والنخوة.. بينما المدني وحتى المديني مفاهيمه متطورة الى حد بعيد: السلام والتكاتف والانسانية والاريحية والطرافة والـ (كشخة) والصداقة والتعاون والقانون.. كمثال للمجتمع المديني ماكتبه أوركاجينا قبل ٤٥٠٠ سنة: (الحرية: أماركي (Amargiوحتى المظهر الشخصي للناس في المجتمع الاهلي بدائي (والسمنة وكرش الوجاهة مثلاً..).

الأدب في المجتمع الأهلي هو الأساطير والخيال الشعبي وهو عادة شفهي (سعالى وحديدان والغول.. والكرم، وقصص البطولة المبالغ فيها، عنترة وأبو زيد الهلالي..).. شكسبير مرتبط بظهور المدينة والطباعة كذلك.

تقاليد المجتمع الاهلي سمتها الاساسية المحافظة أما المدني فتطويرية وتطورية ولايمكن ان يتوقف المجتمع المدني مثل الاهلي الى سقف محدد، متوارث عادة، وموقف المجتمع الاهلي من المرأة متزمت وسلبي عادة، أما المدني فإيجابي، وهذا أيضاً مرتبط بشكل معين بمستوى تطور القوى المنتجة والاعتماد على القوة الجسدية.

تكاتف المجتمع الاهلي قاسمه

المشترك مصالح عشائرية، طائفية، عائلية، أما في إطار المجتمع المدني فهو تكاتف مدني متطور (عادة مصالح مجموعات مجتمع المدينة وفئاتها الاجتماعية).

إن ظهور الدساتير مرتبط بنشوء المجتمعات المدينية (حتى قانون حمورابي.. وديمقراطية أثينا..) بينما المجتمع الأهلي اعتماده العرف الاجتماعي ولايميل الى صياغة دساتير أو قوانين عامة، بل هو لايرغب بتشكيل دولة الا القومية منها أو الطائفية وكلتاهما حزبيتان عادة.

الملابس الاهلية في كل العالم لها سمات خاصة تميل الى التكلف كثيراً أو التبسيط الى حد غير معقول (بالنسبة لمجتمع المدينة)، وأذكر أمثلة على التعقيد، غطاء الرأس المهراجي والتنورة الاسكتلندية للرجال والصاية والزيون العربي والملابس الكردية.. وعلى البساطة، الوزرة اليمنية أو الدشداشة (صبغ النيل قومي بطركها.. لافوقها ولاتحتها!).. الخ.

ويعتمد المجتمع الاهلي على الحيوانات كواسطة نقل بينما مجتمع المدينة يعتمد على الوسائط الميكانيكية، بالواقع حتى الربط بين الميكانيكي والحيواني كان هناك في أقدم المجتمعات المدينية.

وبالنسبة لضرورات أو موجبات نشوء المجتمع الاهلي فهي الدفاع عن الوجود أيام الحروب والغارات والغزوات الخ، بينما التحضر هو الضرورة المدينية والمدنية الأولى لنشوء تنظيمات مجتمعات المدن، فذلك يوفر حياة أكثر رفاهية وأكثر إنسانية.. نقابات جمعيات اتحادات روابط نوادي رياضية.. والخ.

وليس من اهتمامات المجتمع الاهلي بناء الحدائق والساحات العامة والمتنزهات الصناعية، بل هو يعتمد على ماهو طبيعي، بدون مطالبة بتطوير، بينما المجتمع المدني اضافة الى مايقدمه تصميم المدن ذاته من مساهمة نوعية في هذا المجال فهو يطالب دائماً بالتطوير والتحسين والتغيير نحو الافضل لكل هذا مع المسارح وغيرها، ونجد مثلاً انعكاساً للمجتمع المديني حتى في الشعر السومري قبل بضعة الاف من السنين: (قولي ان صديقتي اصطحبتني الى الساحة العامة.. حيث سلتني بالموسيقى والرقصات).

محرمات المجتمع الاهلي

محرمات المجتمع الاهلي كثيرة ومتوارثة ومسبقة، بينما ممنوعات المجتمع المدني وقبله المديني قليلة ومتطورة ومرتبطة بالمحافظة على السلم الاجتماعي والدفاع عن إنسانية الانسان وليس (تابوات) متوارثة صماء، هدف الممنوعات والمسموحات في المجتمع المدني خلق اجواء تطور سلس وحياة متناسقة، تجيرها لمناسبتها للحياة وليس لحشر الحياة الاجتماعية فيها، بكلمات أخرى. الفكرة لما يناسب الناس وليس كما الاهلي جعل الناس يناسبون الفكرة، النظرية للناس وليس الناس للنظرية، ليس حشر الناس في الافكار بل تفصيل الافكار على حاجة الناس.

علاقات المجتمع الاهلي عائلية طائفية عشائرية، ضيقة بينما علاقات المجتمع المدني واسعة مهنية صداقية لايتقاطع فيها الانتماء للطائفة أو العشيرة أو العائلة، وحتى العلاقات بين العائلات المختلفة، فعلى هذا الاساس الجديد في المدينة. لا يكاد يبين مفهوم الشعب بشكله الحقيقي في المجتمع الاهلي، بل الذي يحدث هو العكس تماماً، حيث ينقسم الشعب.

بينما في مجتمع المدينة يتميز مفهوم الشعب عن مفهوم المجتمع.

المجتمع الأهلي بيئة مناسبة لتطور الاشكالات (أشنعها الحرب الاهلية) خذوا مثال أيرلندا (والانقسام الى بروتستانت وكاثوليك) بينما المجتمع المدني لايوفر مثل هذه الاجواء أو في الاقل يضعفها..

الهجرة من الريف الى المدينة وخاصة عندما تتم بأعداد كبيرة تنمي تنظيمات المجتمع الاهلي وتوتر مجتمع المدينة كثيراً وتؤثر فيه سلباً وتدخل إليها التقاليد المتخلفة، بينما الهجرة من المدينة الى الريف، ولانها تتم بأعداد قليلة فهي لاتؤثر في المجتمع الاهلي، بينما تجعل تقاليد أبناء المدينة الذين نزحوا الى الريف تتأثر سلباً بحيث يعيشون معزولين عن مجتمع الريف الأهلي. وعندما تنزح أعداد قليلة من سكان الريف الى المدينة فعادة ماتكون (أكثر مدنية) من سكان المدن! خاصة في المسائل السطحية، أو يحدث العكس: الانعزال، وأحياناً الاندماج، أتكلم عن حياة سلمية دائماً، وليس عن مجريات الامور في الاحوال غير الطبيعية والشاذة.

ماذا كان سيحل بطه حسين (عميد الأدب العربي) مثلاً، لو لم يهاجر بعد أن أعماه الطب الشعبي؟! هل كان سيعضه كلب مسعور ويموت مكلوباً، ام كان سيسقط في ترعة؟

وحتى الاسماء تختلف ما بين المجتمع الاهلي والمدني، وعليه تميل تنظيمات المجتمع المدني الى تحديث الاسماء بينما تنظيمات الأهلي ملتصقة بالاسماء القديمة وتكره التحديث فيها بل تعتبر هذا شذوذاً أحياناً وتستهجنه بل وتثير السخرية حوله بطريقة تتجاهل حساسية الطفل..

ويحتاج المجتمع المدني الى تنظيمات متنوعة، ولايمكنه ان يعيش ويتطور بدونها لضبط شؤونه والدفاع عن مصالحه.

في حين يحاول المجتمع الاهلي ان يخنق هذه التنظيمات أو في الاقل يشوش عليها (يصفها بالاباحية مثلاً)، التي لا يحتاجها، بل هو عادة يكفيه تنظيمان أو ثلاثة لاأكثر.

القومية والدين

وهناك سؤال لابد من الاجابة عنه هو: هل يعتبر الدين والقومية تابعين لتنظيمات المجتمع الاهلي، الجواب: لا، فلا علاقة تربط هذا بذاك، ليس الدين وإنما الطائفة هي من يمزق المجتمع المدني، الطائفية تشتيت في القناعات الدينية عادة، وليست القومية بل العشائرية والتنظيمات القومية والحزبيات القومية هي التي تمزق المجتمع المدني.

والغريب ان كل دكتاتور يحاول اعادة الحياة الى تنظيمات المجتمع الاهلي، حيثما كان ذلك ممكناً. فرانكو اسبانيا مثلاً اعاد الى الدستور الاسباني الاعتراف بدين رسمي للدولة (بالواقع طائفة محددة، كما يجري دائماً).

نكات المجتمع الاهلي تعتمد على العمليات الفزيولوجية والافرازات الجسمية وفضلات الجسم والاستخفاف بالمرأة والنكات الجنسية المبتذلة وتشبيه المعلم بالحيوانات وبشكل عام التشبيه بين الانسان والحيوان والاستخفاف بالدماغ ولاحقا الاستخفاف بالفلسفة (عندما تقاطع الاهلي مع المدني) وهي شوفينية أيضاً ومتعصبة دينياً.. بينما نكات المجتمع المدني فكرية وسياسية راقية لغوياً وهي تبتعد كلياً، تقريباً، عن العمليات الفزيولوجية وقليلاً ماتجعل التشابه بين الانسان والحيوان مادتها للاضحاك.. انها اكثر تحضراً وانسانية واحتراماً لادمية الانسان.

هل معنى هذا ان المجتمع الاهلي لم يقم بأي دور اجتماعي ايجابي؟ لا، أبداً فقد كان التنظيم الاهلي نقلة نوعية وطفرة حضارية من الهمجية والتفرق العائلي الى مستوى أرقى (قبل تأسيس الدولة) وحافظ هذا التنظيم على ملايين البشر من الانقراض والموت المحقق في تلك الحروب والمحن الرهيبة والكوارث الطبيعية، على الرغم من المستوى الضعيف لتطور القوى المنتجة والمستوى الثقافي والعلمي البسيط، ولكن كان الاتفاق على تكوين عشيرة واختيار شيخ لها، مثلاً، نقلة نوعية وحضارية من التفرق الى عوائل منعزلة أو متناحرة الى مستوى توحيد اجتماعي أعلى. ولكن بظهور المدن الكبيرة أصبح هذا التنظيم للحياة الاجتماعية عائقاً امام تنظيم أرقى واكثر حضارية ومساعدة على الازدهار. الا وهو مؤسسات المجتمع المدني.

ثلاث منظمات إنسانية لمراقبة أحداث العنف الانتخابي في محافظات جنوب الوسط

واسط / جبار بجاي

أقرت منظمة (ايفس إيفر) وهي منظمة دولية غير ربحية تدعم بناء المجتمعات الديمقراطية تكليف ثلاث منظمات من المجتمع المدني لمراقبة أحداث العنف في الانتخابات في كل من محافظات (بابل وواسط وكر بلاء والنجف إضافة الى محافظة الديوانية).

وقال غسان الحكيم المنسق العام لهذه المنظمة في محافظات جنوب الوسط: ان المنظمة التي تأسست عام ١٩٨٧ هي منظمة غير حزبية وغير ربحية تقوم بتقديم المساعدات الفنية الهادفة لتعزيز العملية الديمقراطية وتنفيذ حلول ديمقراطية شاملة تعاونية في اكثر من (١٢٠) بلدا من بينها العراق بعد أن حصلت من خلال هيئة تعزيز الانتخابات والعملية السياسية على اتفاقية للتعاون مع الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي / العراق ((USAID /Iraq تحت عنوان (الإشراف الفني وانشطة تعليم الناخبين العملية الانتخابية العراقية) مشيرا الى ان المنظمة ستقوم بتنفيذ برامج في المحافظات المذكورة من خلال اختيار ثلاث مؤسسات للمجتمع المدني في كل محافظة لغرض تحديد ورصد، وحيثما أمكن، تخفيف ومنع العنف المرتبط بالعملية الانتخابية المقبلة.

واوضح أن أسلوب عمل المنظمة يهدف الى دعم وتفعيل منظمات المجتمع المدني المحلية عن طريق توفير المنح إضافة الى المساعدات الفنية لتعزيز قدراتها في سبيل تحقيق الانتخابات السليمة في العراق وذلك من خلال رصد وتخفيف العنف المرتبط بالانتخابات في العراق، وهي ترغب في توسيع الإلمام والحوار حول القضايا المعقدة أو المثيرة للجدل وبناء القدرات لتحقيق ذلك الهدف من خلال المنظمات غير الحكومية والمجموعات الاجتماعية المختلفة، مشيرا إلى أن اعتماد تمويل هذا المشروع الذي يشمل كل المحافظات العراقية هو من قبل الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي ((USAIDمبيناً أن المجالات ذات الأولوية التي تعتمدها المنظمة هي تطوير مجتمع مدني سليم ورصد العنف المرافق للانتخابات وحل النزاعات الانتخابية الى جانب المشاركة في دعم المظلة التي توفرها مؤسسات المجتمع المدني التي يشار إليها في وثائق المشروع باسم شبكة (انتخابات بلا عنف في العراق) فضلا عن المساهمة في تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني المخصصة لمعالجة قضايا الحكم في العراق وأية نشاطات أخرى تسعى الى التقليل من العنف الحاصل أثناء العملية الانتخابية.

وذكر ان المنظمة أقامت ورشة تدريبية مختصرة للعاملين في المشروع ضمن المنظمات التي وقع عليها الاختيار في كل واحدة من المحافظات المشار إليها لتوضيح أهداف المشروع وآلية التنفيذ إذ يمتد عمل هذا المشروع للمدة من السابع من تموز الحالي ولغاية الحادي والثلاثين من تشرين الأول القادم ويمكن لمنظمة (ايفس إيفر) تمديده الى فترة أطول على أن تقوم كل من المنظمات المشاركة في المشروع بتقديم طلب للحصول على المنحة التي تحتاج إليها مع تقديم مشروعين لكل منظمة في المحاور التي تدعم العملية الانتخابية من خلال عملية مراقبة العنف الانتخابي والتثقيف بموضوعة الانتخابات الى جانب عقد المؤتمرات الخاصة بذلك مع اختيار وتسمية الموظفين المشاركين بذلك.

من جانبها قالت الدكتورة علياء عبد علي منسقة محافظة واسط مع المقر الإقليمي لمنظمة (ايفس إيفر) أن المنظمات التي اختيرت لهذا المشروع في محافظ واسط هي منظمة المرأة الديمقراطية وجمعية حقوق الإنسان واتحاد الإذاعيين والتلفزيونيين في المحافظة، إذ إن لكل من المنظمات الثلاث مشروعاتها التي تعتزم القيام بها خلال مدة عمل البرنامج، وهي مشروعات متكاملة وفيها ما يدعم أهداف المنظمة التي تسعى لرصد العنف الانتخابي ومنعه حيثما أتيح لها ذلك للوصول الى انتخابات عراقية نموذجية تتحقق فيها الديمقراطية بمستوى عال بعد أن تكون خالية من كل أشكال العنف.